منهج الإمام المغيلي في الدعوة والإصلاح
The approach of Imam Elmakili in preaching and reform

محمد الصالح ضيف[1]
[1] جامعة العقيد أحمد دراية- أدرار (الجزائر)

تاريخ الاستلام : 2022-11-14؛ تاريخ المراجعة : 2023-10-02 ؛ تاريخ القبول : 2023-12-15

ملخص:

نشأ الإمام المغيلي بحاضرة تلمسان خلال القرنين التاسع والعاشر الهجري (15م,16م)، وقد كرّس حياته في سبيل العلم والدعوة والإصلاح، وساهم في نشر الثقافة الإسلامية وإصلاح أحوال المسلمين الدينية والاجتماعية والسياسية. انتقل بعدها إلى منطقة الصحراء بسبب الاضطرابات السياسية وسيطرة اليهود على مجمل الحياة العامة بالمنطقة، فأقام بإقليم توات وقاد حركة إصلاحية لتغيير أوضاع المسلمين بها، وأسّس كيانا مستقلا عمل من خلاله على ضبط القوانين الشرعيةوالحفاظ على الطّابع الإسلامي والشخصية الإسلامية لأهالي توات. قاد حركة جهادية ضدّ اليهود وتمكّن من إجلائهم عن المنطقة بسبب خروجهم عن الذّمة الشرعية وعدم احترام وضعهم القانوني في بلاد المسلمين.

انتقل بعدها إلى بلاد السودان الغربي ينشر مبادئه وأفكاره الإصلاحية بما يتماشى و منهج الإسلام الصّحيح وتصوّره لنظم الدولة الإسلامية، وقد تركت جهوده الدّعوية آثارا بارزة في مسيرة التغيير والإصلاح استمرّت إلى حدود القرن التاسع عشر الميلادي.

الكلمات المفتاح: الإمام المغيلي؛ الدعوة والإصلاح؛ الإصلاح الفكري ؛ الإصلاح الاجتماعي ؛ الإصلاح السياسي.

Abstract:

Imam Elmakili grew up in the capital of Tlemcen during the 15th and 16th century. He dedicated his life for knowledge, preaching, and reforms; he contributed to the spread of the Islamic culture and worked hard to reform the religious, social and political conditions of Muslims. Then he moved to the Sahara because of the political disturbances and the domination of the Jews over the area. He settled in the region of Touate where he headed a reform movement that aimed to adjust and protect the laws of "Sharia" in this region and preserve the Islamic personality of the people of Touate. He also headed *a djihadi* movement against the Jews and he was able to drive them out because they violated the convention between them and the Muslims of the area. Later, he moved to the west of Sudan to spread his principles and ideas on the basis of the right Islam and his concepts of the Islamic state. His efforts had a great influence on the process of change and reforms that continued till the 19th century.

Keywords : the Imam Elmakili ;The preaching and reform ; the intellectual reform ; the social reform ; the political reform.

* محمد الصالح ضيف

تمهيد :

لقد كانت مساهمة كثير من علماء الأمّة عبر التاريخ ظاهرة لما كانوا عليه من مكانة مرموقة في المجتمع، وما نالوه من الحظوة والتقدير والاحترام الذي أكسبهم ثقة العامة؛لما للشعور الديني من سلطة روحية ومعنوية تُيسّر انقياد الناس للعلماء، ومن خلال التأثير الحيوي الذي يجد طريقه لقلوب العامة، لأنهم ينظرون إليهم على أنهم القادة الحقيقيون للأمة وحُماة الشريعة، فتدخلوا من منطلق الواجب الديني في مجمل الحياة العامة، وقاموا بتوجيه الحكّام قبل المحكومين إلى الوجهة التي يريدها الإسلام، وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر، كما ساهموا في الحفاظ على وحدة الأمة ودرء الفساد عن دار الإسلام من خلال الحثّ على الجهاد والمساهمة فيه ورفض الظلم والتصدي له، فضلا عن مساهماتهم في حل مشاكل العامة والقيام بأمور الدين؛ من تشريع وعبادات وتعليم وغير ذلك من النشاطات الدينية والاجتماعية والسياسية، والتي تكشف عن طبيعة الدور الحضاري والرسالة الربانية التي تشرّفوا بحملها من خلال نشاط الدعوة الإسلامية، ومحاولات الإصلاح التي تمس مختلف جوانب الحياة الإنسانية، وذلك بالرجوع إلى تعاليم الدين الإسلامي ومنابعه الأصلية وتوجيه المجتمع إلى الالتزام بمبادئ الدين وقيمه النبيلة. وكان من بين هؤلاء العلماء الأفذاذ القاضي والفقيه العالم محمد بن عبد الكريم المغيلي التلمساني، الذي كان ظهوره في مرحلة حسّاسة من المراحل التاريخية التي مرّت بها الأمة الإسلامية عموما، ومنطقة المغرب العربي خصوصا مع نهاية القرن التاسع الهجري (15م)، حيث شهدت هذه الفترة سقوط آخر المعاقل الإسلامية بالأندلس سنة 1492م، واشتداد حملات النصارى على سواحل بلاد المغرب العربي، واحتلال أجزاء كبيرة منها خلال حملات الاسترداد المسيحي بالأندلس[1]، بينما كانت دويلات المغرب العربي الثلاثة (الحفصية والزيانية والمرينية) ترزح تحت وطأة الصراعات السياسية التي كانت سببا في عدم استقرار أوضاعها، وساهمت في إنهاك وإضعاف قوة المسلمين،

فتأثّر الإمام المغيلي بهذه الأوضاع المزرية التي مسّت البلاد الاسلامية وما شهدته من مظاهر الفساد السياسي بتلمسان، وسيطرة النفوذ اليهودي على مجمل الحياة العامّة بالمنطقة، فدفعت به الغيرة الإسلامية كما قال الإمام السنوسي[2] أن يقود حركة الدعوة والإصلاح، متنقلا بين تلمسان وبجاية والجزائر العاصمة، ثم منطقة توات بالجنوب الجزائري؛ والتي تعدّ من أبرز المحطات في مسيرته الدعوية والإصلاحية، ليستقر به المقام بعد ذلك بمناطق غرب إفريقيا، متنقلا بين أرجائها مدة عشرين سنة ينشر مبادئه وأفكاره، ويفتي الأمراء بما يوافق منهج الإسلام الصحيح وتصوره لنظم الدولة الإسلامية، فترك أثرا بارزا في مسيرة الحركة الإصلاحية بالمنطقة، ليعود مرة أخرى إلى منطقة توات لأسباب سياسية؛ مزاولا نشاطه في الدعوة والتعليم إلى أن وافته المنية سنة 909هـ.

إنّ هذا المقال يكشف عن بعض جوانب الإصلاح التي قام بها المغيلي بإقليم توات وبعض إمارات وممالك السودان الغربي، من خلال تصحيح وإصلاح العقائد والعادات الفاسدة وبعض الظواهر الاجتماعية المنتشرة في المنطقة، علاوة على الدور السياسي الذي قام به في تغيير الأوضاع التي عرفتها تلك البلاد، بسبب ما أحدثه اليهود من فساد وتغيير في حياة الناس، كما يبرز الدور الإيجابي والفعّال الذي ينبغي أن يقوم به علماء الأمة في مسيرة الدعوة والإصلاح، فلا يقتصر دورهم على مجرد الاهتمام بنشاط التعليم والنظر في المسائل الفقهية والتعمّق فيها، دون النظر في أحوال المسلمين وما يمليه عليهم واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والرجوع بهم إلى المنهج الإسلامي الصحيح في مختلف مجالات الحياة، وهو ما أكّده المغيلي وكرّس حياته من أجله، قائلا: "إذا رأيتم فقيها ما يشغله إلا أن يتوضأ ويصلّي ويدخل بيته ويقرأ كتبه ويترك الناس في المناكر والمهالك وهو ناظر ساكت، فهو شيطان خادع، لأن الفقهاء رُعاة وهم ورثة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وليس طريقهم أن يشتغلوا بأنفسهم ويتركوا الرعية في المهالك"[3]. فهو بذلك يحدّد المسؤولية الشرعية الملقاة على عاتق هؤلاء العلماء، ويشعرهم بالواجب الديني الذي أنيط بهم، الأمر الذي دفعه للقيام بجهود عظيمة فاق بها علماء عصره بالمنطقة، حتى بدا فكره غريبا في زمان درست فيه فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[4]، ولكنه باشر عملية الإصلاح بطريقته، فاكتسب مكانة عظيمة في قلوب كثير من الناس، وذاع صيته كأحد الأعلام اللاّمعين في مجال الدعوة والإصلاح، وترك أثرا بارزا سواء في منطقة توات أو في ممالك بلاد السودان الغربي، بل أصبحت أفكاره ودعوته منهجا لدعاة الإصلاح من بعده، يستلهمون من

خلالها الأفكار الإسلامية الصحيحة، وتضع بين أيديهم معالم السير في طريق الدعوة إلى الله تعالى، انطلاقا من رؤيته الشاملة لمنهج التغيير والإصلاح[5]. والإشكالية الأساسية التي سأتطرق لمعالجتها من خلال هذا المقال تتمثل فيما يلي:

ما هو المنهج الدعوي الذي سلكه الإمام المغيلي في مجال الإصلاح الفكري والسياسي والاجتماعي للخروج من مظاهر التخلف الحضاري؟ وسأتناول الإجابة عن هذا السؤال من خلال العناصر التالية:

1/- مجال الإصلاح الفكري والعقائدي.

2/- مجال الإصلاح الاجتماعي.

3/- مجال الإصلاح السياسي.

I- مجال الإصلاح الفكري والعقائدي :

استطاع الإمام المغيلي أن يكّرس حياته للدعوة والجهاد في سبيل الله بغرض إصلاح الأوضاع الفاسدة التي مسّت حياة الناس وتسلّلت إلى أفكارهم وعقائدهم، فقام بتصحيح مفاهيم كثيرة كانت مغلوطة في أذهان العامة والسلاطين، وأن يبعث الروح في مفاهيم الدعوة الإسلامية، ويوجّه الحكام للعمل بها وحمل الناس عليها، والحرص على الاحتكام للشريعة في مجمل القضايا التي تحكم علاقاتهم وفق أسس بعيدة عن منهج الشرع، أو إلى ما تقتضيه الفطرة الإنسانية لصبغ المجتمع بصبغة إسلامية، وهذا هو الهدف الذي كان يسعى المغيلي لتحقيقه في واقع حياة الناس ؛ خاصّة بعدما انحرفت كثير من المفاهيم الدينية وظهرت بعض العادات المنافية للإسلام بسبب الجهل بأحكام الشريعة الإسلامية، والبعد عن منابع الوحي والتمسّك ببعض العادات القديمة كما هو الشأن في بعض بلاد غرب إفريقيا، علاوة على شيوع التصوّف المنحرف الذي وجد طريقه لعامّة الناس بسب الركود في المجال الفكري والسياسي، وانحصار منابع المعرفة وشيوع التقليد، الأمر الذي اثّر في مجمل الحياة الثقافية في شمال وغرب إفريقيا.

لقد حظي الإمام المغيلي من خلال سعة ثقافته ورسوخ قدمه في كثير من العلوم الشرعية؛ فضلا عن مركزه الديني والسياسي سواء بتوات أو بممالك وإمارات السودان الغربي بمكانة مرموقة وشهرة بلغت الآفاق؛ هّيأت له الأسباب اللاّزمة ليقوم بمشروعه الدعوي والإصلاحي انطلاقا من مؤسسة الحكم، وتوجيه الحكام من خلال نصائحه ورسائله التي ألّفها لهذا الغرض، فاستطاع أن يكون له تأثير بارز في إصلاح المنكرات والضلالات التي استحكمت في تلك المجتمعات؛ بتوجيه وتصحيح أفكارهم ومعتقداتهم اتّجاه كثير من القضايا؛ كظاهرة التقّول في الدين بغير علم، وانتشار المشعوذين والسحرة وتأثّر العامة بهم وممارسة العادات الوثنية، فكّرس رحمه الله حياته للدفاع عن العقيدة الإسلامية، ومقاومة البدع ومظاهر الشرك والانحرافات الفكرية وقطع أسبابها، وإعادة تصحيح المفاهيم الاسلامية بالرجوع إلى العلماء الربانّيين والبعد عن علماء السوء، فكان يردّد قول عبد الله بن المبارك: "وهل أفسد الدين إلاّ الملوك وأحبار سوء ورهبانها" [6].

I.1- الدعائم الفكرية في مجال الدعوة والإصلاح :

عمل الشيخ المغيلي من خلال الزاوية التي أقامها بمنطقة بوعلي على نشر الوعي الفكري والحضاري، وبثّ الروح العلمية ونشر العلم

والمعرفة والتصدي للتيارات الفكرية المنحرفة، ويبدو ذلك واضحا من خلال الرسائل العلمية التي ألّفها خاصة في مجال العقيدة، وفي ردّه على المعتزلة وإبطال عقائدهم الفاسدة والشبهات التي كانوا ينشرونها في المجتمع آنذاك ومناصرة مذهب أهل السنة، فألّف رسالة ضمّنها آراء أهل السنة في الاشتغال بعلم الكلام، ومسألة استعمال العقل في العقائد دون الرجوع إلى الوحي، فيقول رحمه الله: "فالإتيان بالباطل لإبطاله ليس كالإتيان بالباطل لإثباته"[7]، ثم بّين أهمية علم المنطق في تقويم وترتيب الفكر، مستدلا بقول الإمام الغزالي رحمه الله: "المنطق مقدمة للعلوم كلها، ومن لم يحظ به علما لا ثقة له بفهمه أصلا"[8]. إنّ المنطق في نظر الإمام المغيلي هو نوع من القياس العقلي دعا إليه الشرع وحثّ عليه، لأنه الوسيلة التي تعصم الذهن من

الوقوع في الخطأ، بل هو من العلوم المساعدة على فهم العديد من مسائل العقيدة حيث يرى أن تصحيح المفاهيم وتقويم الفكر لا يكون إلا باستعمال العقل كمنهج قرآني، وهو ما دفعه لتأليف مقدمته في علم المنطق، علاوة على أرجوزة كانت تدرّس للطلاب بتوات والسودان الغربي سمّاها: "منح الوهاب في رد الفكر إلى الصواب"، وقد قام بنشرها آدم عبد الله الألوري[9]، فضلا عن دفاعه المستميت من خلال السجال الشعري الذي دار بينه وبين الإمام السيوطي في حكم الاشتغال بعلم المنطق، كما اعتمد على المنهج الكلامي في عرضه لبعض المسائل العقائدية، والذي سلك فيه مذهب الأشاعرة الذي كان سائدا في بلاد المغرب الإسلامي آنذاك، ضمّنها مؤلفه" مصباح الأرواح في أصول الفلاح"، عرض فيه العقيدة عرضا بسيطا واضحا معتمدا فيه على الكتاب والسنة المطهرة ومبتعدا به عن أسلوب التعقيد، تناول فيه مباحث الإيمان وما يتعلّق بأسماء الله وصفاته، وفصلا آخر خصّصه لنواقض الاسلام ومستحقات اللّعن، ففي معرض كلامه عن الله وصفاته يقول:" فليس بجوهر ولا عرض ولا محدود ولا معدود ولا متبّعض ولا ذي كيفية، لا يجري عليه زمان ولا يتّصف بتمكّن في مكان، وأنّ صفاته أزلية قائمة بذاته"[10].

وتعتبر اللّغة العربية في نظر المغيلي وسيلة أساسية ومهّمة في فهم النصوص الشرعية وتمكين الداعية من التأثير في عامّة الناس، ومن القدرة على الإقناع، بما يمتلكه من مهارة في شتّى فنون اللغة وأساليبها وفصاحتها، ومن ألوان الأدب والشعر وغيرها ممّا نجد مظاهره بادية في مختلف مؤلفاته،لذلك كان اهتمامه بالعربية ظاهرا وحرصه على تعلّمها باديا؛ الأمر الذي دفعه لوضع مقدّمة في اللّغة العربية وآدابها لتلاميذه أثناء وجوده بتوات، ومختصر في علم البلاغة سمّاه "مختصر تلخيص المفتاح"[11].

لقد أسّس الإمام المغيلي مذهبه الفكري على قواعد أساسية تمثّلت في:

- الاعتماد على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.
- الاعتماد على المنطق والفلسفة كأساس لإقامة الحجج والبراهين.
- اعتماد اللغة العربية كوسيلة لفهم المعاني.

وللمغيلي آراء خاصة في بعض مسائل العقيدة، فقد ذهب إلى أن العقائد لا تؤخذ بالظنّ وإنّما باليقين، ولذلك لّما تناول مسألة تأويل الصفات؛ جنح إلى مذهب التفويض مقّررا أنه لا يصرف شيء عن ظاهره الممكن إلاّ بدليل واضح عن صرفه، وأنّه كلّما قصر الفهم عن تأويله أو تعيين بعض محامله وجب الإيمان به على مراد الله ورسوله، ثّم أورد قول مالك رحمه الله في مسألة الاستواء قائلا:" أنّ من المعلوم لغة إطلاق الاستواء على القصد والاستيلاء، والآية تحتمل كلاّ منهما، ولم يقم دليل من السنة على تعيين أحدهما، فلم يبق إلاّ الترجيح بمحرّك للظنّ، وذلك إنّما يفيد في الأحكام العملية لا الاعتقادية، لأن الظنّ لا يغني من الحق شيئا، فطالب الترجيح به في أسماء الله وصفاته مبتدع"[12]

وهذا الرأي الذي ذهب إليه المغيلي وسلك به مذهب الإمام مالك في التفويض يكشف لنا عن نزعته الفكرية التي اتّبع فيها مذهب أهل السّنة، وبالرغم من ذلك فقد كان متحّررا في آرائه وأفكاره يميل حيث ينزع به الدليل الشرعي أو العقلي، فاستطاع بهذا المنهج أن يرسي دعائم الإصلاح الفكري والعقائدي بمحاربة البدع والخرافات والعقائد الفاسدة، وتقويم السلوك بما يتلاءم والعقيدة الصحيحة خاصة في بلاد السودان الغربي، حيث تدعّمت أساليب تفكير أهالي تلك البلاد بمعطيات جديدة بعد اعتناقهم للإسلام واحتكاكهم بالمسلمين ، لكّنه في مجال الفقه بقي مقلّدا في فتاويه معتمدا على ما تقّرر في المذهب المالكي، ولم يبدر منه اجتهاد عدا اجتهاده في نازلة يهود توات.

ومن الدعائم التي يعود إليها فكر الإمام المغيلي؛ اختياره منهج التصّوف المسترشد بمعاني الكتاب والسنة، الجامع بين العلم والعمل والداعي إلى تهذيب الأخلاق وتربية النفوس وحملها على ما تستوجبه أحكام الشريعة الإسلامية، ولذلك كان العديد من أهالي السودان الغربي يعتبرونه شيخهم في التصوف، حيث يعدّ من أوائل العلماء الذين أدخلوا الطريقة القادرية إلى تلك البلاد[13].

2.I- منهج الإمام المغيلي في محاربة الإنحراف الفكري والعقائدي :

إنّ مساهمة الفقهاء في أيّ عمل يخدم المجتمع سواء في المجال الديني أو الفكري أو السياسي أو الاجتماعي؛ هو في واقعه وفي مفهوم الشرع من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقد ترجم الإمام المغيلي هذا الإلتزام الديني إلى واقع عملي اتّخذ صورا وأشكالا مختلفة، ابتداء من تقويم الفكر وتصحيح المعتقد، حيث عمل رحمه الله على تغيير نمط التفكير لدى عامة الناس في سلوكهم الديني وتفكيرهم العقائدي، بعد أن شهدت هذه الفترة ما يعرف بالتصوّف العلمي الذي اندفع وراءه تيار العصر، والتفّ الناس من خلاله حول شيوخ الطريقة وانتشرت فيه الزوايا والأضرحة، ووقع بسبب ذلك تحوّل عقائدي واجتماعي أدى إلى تبسيط المعرفة وغلق باب الاجتهاد[14]؛ لما ارتبط بالتصوف من أفكار فلسفية منحرفة، كالعزلة وتقديس الأولياء والتصديق المطلق بالكرامات وغيرها من الأفكار، الأمر الذي دفع بالإمام المغيلي أن ينّبه الناس إلى خطر هذه الأفكار الدخيلة، ويصحّح تصوّراتهم من خلال نقده لأدعياء التصوف وكشف حقيقتهم، فألّف كتابه المشهور "تنبيه الغافلين عن مكر الملّبسين بدعوى مقامات العارفين" ، ودافع رحمه الله عن منهج التصوّف السّني القائم على الالتزام بالكتاب والسنة[15]

لقد كانت الطريقة الصوفية –القادرية- التي تشّرب الإمامالمغيلي أصولها التربوية والأخلاقية وتلقّى من خلالها معارفه الدينية على يد شيخه عبد الرحمان الثعالبي، منطلقا ووسيلة لدعوته الإصلاحية لتصحيح الأفكار والمفاهيم المنحرفة التي تسّربت إلى الفكر الصوفي، فعمد لإصلاحها انطلاقا من زاويته ببوعلي، خاصّة إذا علمنا ما للطرق الصوفية وشيوخها من مكانة في نفوس العامة، فشرع رحمه الله في دعوة النّاس إلى تعاليم الّدين الصحيحة وتهذيب الأخلاق وإصلاح النفوس بالعبادة والذكر وسائر الطاعات، والبعد عن البدع والخرافات وسائر المخالفات الشرعية، فاعتمد في منهجه الإصلاحي على سلامة الفكر وصحّة الاعتقاد واستقامة السلوك، وهي الدعائم التي تحفظ للأمة كيانها ووحدتها واستقرارها، وهذه النظرة الشمولية تعكسها عناوين كتبه في مجال الفلسفة والمنطق والعقيدة والتصوف.

لقد كان الإمام المغيلي سلفيا متصوّفا يمثّل أصالة الفكر الإسلامي القائم على منهج الكتاب والسنة النبوية، ولكنه في ذات الوقت لم يخرج عن النسق الفكري العام السائد في بلاد المغرب الإسلامي، والذي يجعل من الزوايا منطلقا لنشر الوعي الديني والفكري على نهج الطرق الصوفية، ولذالك وجد رحمه الله صدى واستجابة لدعوته وأفكاره التي كان ينشد من خلالها تصحيح عقائد المسلمين على منهج أهل السّنة والعودة بالطرق الصوفية إلى مسارها الصحيح[16].

وقد أظهرت أسئلة الأسقيا محمد الكبير التي استفتى فيها المغيلي مظاهر الشرك وفساد الأخلاق وظهور المشعوذين والسحرة والمتكلمين في الدين بغير علم[17] ، فاختلطت تلك الضلالات بأفكار عامّة النّاس، فعمل المغيلي على تصحيحها وتوجيه العامة إلى ما يحفظ دينهم وعقولهم وأفكارهم، فنصح الأسقيا بأن لا يترك أحدا يتكلم في دين الله بتعليم ولا حكم ولا فتوى حتى يكون من أهل العلم والتقوى[18]، خشية التباس الحق بالباطل خاصة عند ضعفة العقول من العامة والنساء والصبيان، بسبب انتشار البدع والخرافات والشعوذة والسحر وغير ذلك من العادات المنافية لأحكام الشرع، فوصف تلك العادات بأنها منكرات وضلال عظيم وشرك بالله يجب منعه، ثّم بّين خطرها على العقيدة، وحّمل المسؤولية للحكام وكل من له القدرة على تغيير تلك المناكر، وحرص على قطع أسبابها من جهل واختلاط بالكفار وعدم الالتجاء إلى أدعياء العلم والصلاح والتقوى[19] ، وإيقاف هؤلاء للتوبة وإلا عوقبوا منعا للفساد وحماية لعقائد الناس، يقول رحمه الله: "فواجب على كل مسلم ومسلمة أن يتوب إلى الله من ذلك، وأن لا يغّر به كاهن ولا يركن إليه وأن يأخذ كل ما أعطاه، "ومن صدّق كاهنا فقد كفر بما أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم"[20][21]

ولّما سئل رحمه الله عن أحوال بلاد السنغاي وعن دعاوى السحرة وأفعالهم، أجاب:" بأن من ادّعى علم الغيب بشيء من ذلك إنما هو كاذب، فالواجب زجره، وإن لم يرجع فلينكّل على ذلك سدا للذريعة وحفظا للشريعة والاعتقاد"[22]

وتجدر الإشارة أنّ الإمام المغيلي كان شديدا وصارما في المحافظة على سلامة عقائد الناس من مظاهر الشرك التي سيطرت على المجتمع السوداني، ويرى أنه لابد من تغيير مفاهيم الناس وتوجيه أفكارهم، والتصدي لمظاهر الانحراف الفكري والفساد العقائدي بمنهج إسلامي واضح، ولهذا كانت أسئلة الأسقيا الموجهة للمغيلي تبرز الدور الإصلاحي للعلماء في مجال الفكر والاعتقاد، فعمل رحمه الله على التخلّص من تلك العادات السيئة وترسيخ المبادئ الإسلامية الصحيحة.

II- مجال الاصلاح الاجتماعي.

لم يكن اهتمام المغيلي مقتصرا على الفكر والعقيدة فقط، بل تعدّاه إلى النظر في أحوال النّاس والاهتمام بإصلاح الأوضاع العامة للمسلمين؛ ومنها الأوضاع الاجتماعية، فقد كان رحمه الله من العلماء القلائل في عصره الذين جمعوا بين العلم والعمل، وحاولوا إصلاح أوضاع المسلمين والرجوع بهم إلى المنهج الإسلامي الصحيح، وذلك بمقاومة الجهل والانحلال الخلقي وبعض العادات والتقاليد المنافية للشرع الحنيف، فكانت تلك الأوضاع السائدة بتوات والسودان الغربي السبب الرئيس الذي دفع به للخروج من تلمسان والتوجه إلى هذه المناطق بأمر من شيخه عبد الرحمان الثعالبي، بهدف إصلاح الأوضاع الاجتماعية وإعادة هيكلتها على أسس متينة وفق ما تمليه أحكام الشريعة الإسلامية[23]، فأوصاه بوصية حدّدت معالم رحلته، فكانت محور نشاطه الدعوي والإصلاحي، فأوصاه: "ألا يعاشر أهل سفاهة وألا يستوطن مكان إهانة"[24]، فكان لهذه النصيحة الأثر الإيجابي في مسيرته الدعوية والإصلاحية.

ومنذ انتقاله إلى توات وبلاد السودان رفع راية النصح والإرشاد والتعليم، إضافة إلى اهتمامه بوظيفة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التي استمرت معه إلى آخر حياته، حيث بدأ نشاطه في الإصلاح الاجتماعي انطلاقا من زاويته ببوعلي، والتي لم يقتصر عمله فيها على الجانب التربوي والتعليمي فقط، بل كانت مركزا مختصا للفصل في القضايا والخصومات والنوازل التي كانت تشغل الأهالي، فيشرف بنفسه على تلك القضايا يفصل فيها بمقتضى أحكام الشريعة مراعيا في ذلك المصلحة العامة، وقد كانت تلك المسائل تعالج بعض القضايا الاجتماعية المرتبطة بعادات أهالي تلك البلاد في الزواج والطلاق والخلع والمعاملات المالية كالبيوع والإجارة وغيرها[25]، فكانت تلك المسائل تعكس الأوضاع الاجتماعية التي ما انفك الإمام المغيلي جاهدا من خلالها يدعو لإصلاح شؤون الناس والعدل بينهم ونصر الحق على الباطل والمظلوم على الظالم، والنظر في جميع الأمور التي يتعين إصلاحها عاجلا[26]،كلّ ذلك يكشف عن الدور المتميّز الذي قام به المغيلي من خلال التزامه العملي بإصلاح أوضاع المسلمين، وحلّ مشاكلهم الاجتماعية والمساهمة في الأعمال الخيرية والتخفيف من أزماتهم الاقتصادية والحرص الشديد على المصالح العامّة لأبناء المجتمع .

وتجدر الإشارة أنّ الفترة التي عاشها المغيلي قد تميّزت بالفوضى والاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار على عدّة مستويات، بحيث كثر الجهل وشاع الفساد والانحلال الخلقي، وظهر البؤس والحرمان الاجتماعي بسبب النظام الإقطاعي المتوحش الذي سلّطه رؤساء القبائل على السكان بالتنسيق مع اليهود الذين كانوا يدفعون لهم الأتوات بدل أن يقدّموها لبيت المال، وقد نتج عن ذالك انهيار القيم والأعراف الاجتماعية والأحوال النفسية للمجتمع.

لقد أشار الأسقيا من خلال أسئلته التي وجّهها للإمام المغيلي إلى تلك المظاهر الاجتماعية المنافية لتعاليم الإسلام، ومنها عدم الالتزام بالأساليب الشرعية في المعاملات التجارية، وانتشار ظاهرة الاختلاط والعري وارتكاب الفواحش وترك الفرائض الدينية، والإفساد في الأرض بالنهب والقتل والتخريب وظهور المعتقدات الفاسدة كالذبح لغير الله تعالى وغيرها من المنكرات[27]، كما رسمت إجابات المغيلي لتلك الأسئلة منهج الإصلاح السياسي والاجتماعي فضلا عن شرح بعض المعاني الدينية التي كانت تشغل بال الأسقيا محمد الكبير، وتعكس مدى اهتمام الحاكم المسلم بإصلاح أحوال رعيته وتقويم السلوك بما يتلاءم وأحكام الشريعة الاسلامية.

1.II- مسؤولية السلطة السياسية في حفظ أصول النظام الاجتماعي :

إنّ من مقتضيات المحافظة على نظام سياسة الأمّة في جانبها الاجتماعي ممّا يتولّى تسيره وتحقيقه ولاّة الأمور؛ هو سنّ القوانين الضّابطة لتصرّفات الناس والذود عن أسباب الفساد والاختلال، ولا ينتظم ذلك إلاّ بالمحافظة على المقومات الاجتماعية والأخلاقية التي تصون كيان المجتمع وتحفظ أمنه واستقراره وتحمي مصالحه وتضبط حقوقه، وهو ما دفع الإمام المغيلي أن يدعو أولياء الأمور بضرورة تحلّى مسؤولياتهم الشرعية، وصرف عقولهم للنظر والاهتمام بالمصالح والشؤون العامة للمجتمع بعدما بدا له من مظاهر الفساد في تلك المجتمعات، بالرغم من التزام أهالي تلك البلاد بتعاليم الاسلام[28]، وأهمّها الانحلال الخلقي المتمثل في اختلاط الرجال بالنساء في الأسواق والطرقات، وكشف العورات وارتكاب الفواحش وغيرها من مظاهر الفساد، فيرى رحمه الله ضرورة المبادرة إلى تغيير تلك كلّه والمسارعة إلى التوبة، والاّ فعلى أولياء الأمر مسؤولية ردع هؤلآء على سوء الأدب بالمقامع الشرعية وحملهم على العمل بشرائع الإسلام، ومنعهم من تلك المحرمات بغرض المحافظة على الآداب العامة للمجتمع، واعتبر ذلك من أفضل الجهاد وأهمه[29]، فيقول :"ومن أعظم المنكرات ما ذكرتم من اختلاط الرجال بالنساء وكشف العورات، فواجب على أمير المؤمنين أن يجتهد في منع ذلك كله بما استطاع، وأن يجعل أمناء يحتسبون على ذلك...لاسيما إذا شاع الفساد في البلاد"[30]، فيتولى ولاة الأمور تسيير وتحقيق ما ينتظم صلاح أحوال الناس، وتزكية نفوسهم وتهذيبها بمكارم الأخلاق، ليسود الأمن وتنصرف العقول إلى الأعمال النافعة وتحصيل الألفة بين الناس، ولذا كان الاهتمام بتهذيب الأخلاق وتقويم سلوك الناس من أصول النظام الاجتماعي[31].

وتعتبر رسالة الأسقيا أهّموثيقة وصلت إلينا من سلاطين مملكة سنغاي؛ تبيّن بعض مظاهر الفساد الاجتماعي، كانتشار الظلم وظهور الغشّ في المعاملات التجارية[32]، وغيرها من المظاهر التي تضع بين أيدينا صورة جلية للوضعية الاجتماعية السائدة في تلك البلاد، والتي دفعت بالأسقيا أن يستعين بالعلماء ومنهم الإمام المغيلي لإصلاح تلك الأوضاع، والعودة بالناس إلى الانضباط بتعاليم الدين والقيم الإسلامية الأصيلة. فبيّن رحمه اللهحكم ذالك كلّه، وخاطب الحكام بضرورة تفعيل دور المراقبة على المعاملات التجارية، وفرض العقوبات اللاّزمة بسبب عدم الانضباط بالكيفيات الشرعية في المعاملات، ودعا إلى إصلاح الموازين وضبط المكاييل الشرعية، بعد أن قرّر أن جميع أنواع الغش حرام بالكتاب والسنة والإجماع، وأنّ على أمير المؤمنين أن يزجر أهل الغش والخديعة أعظم زجر، ويجعل أموالهم فيء يصرف في مصالح المسلمين[33]، ولذلك فإنه عند عرضه لمختلف أجهزة الحكومة؛ جعل من جهاز الحسبة أحد الوظائف الأساسية التي تساهم في إصلاح أحوال الرعية والمكلّفة بحفظ المصالح العامة للأمة، فيقول في رسالة الإمارة :"ومحتسبون أي أهل الحسبة وهم الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر يكشفون أمور القرية وغيرها من المجامع ويصلحون ما فسد من مختلف المنكرات"[34].

لقد أدرك المغيلي ما للسلطة السياسية من دور فاعل في إصلاح المجتمع، من خلال المسؤولية الشرعية المنوطة بالحكام خاصّة وكلّ من له قدرة على منع الفساد، وهذه الرؤية السياسية ارتكزت على قاعدة "أن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن"[35]، ولذلك اختار أن يتعاون مع الحكام الملتزمين بمنهج الإصلاح لترسيخ الوجود الإسلامي، ممّا كان له بالغ الأثر في نجاح دعوته في بلاد السودان، قال موجّها نصيحته للأسقيا ومذكّرا إيّاه بما عليه من واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولصلاح أحوال المجتمع: "إن كل ما ذكرتموه عن بعض أهل تلك البلاد ضلال عظيم، فواجب على أمير المسلمين وكل من له قدرة من المؤمنين أن يغّير تلك المناكر كلها"[36].ويوجّه خطابه إلى حاكم كانو بضرورة التدخل لمنع بعض مظاهر الفساد الاجتماعي، وتغيير المنكرات سدا للذريعة وحفظا للشريعة والاعتقاد فيقول: "أنه لا بد من ردع المفاسد الدينية والدنيوية بالمقامع الشرعية على حسب الطاقة البشرية...، فصن مقامات الخلافة النبوية عن الإهانة بردع العامة عن سوء الأدب في الأقوال والأفعال وسائر الأحوال، ولا تصبر لمن تعّمد ذلك ولم ينته عنه، لأن ردع ذلك ومثله حق الله تعالى ورسوله، وامنع جميع أهل بلادك عن جميع أنواع الشرك وكشف العورة وشرب الخمر وأكل الميتة والدم وغير ذلك من المحرمات"[37]. ومن هنا يبرز دور ولي الأمر ومسؤوليته الشرعية في حفظ وحماية المجتمع في أصل من الأصول التي يتوقّف عليها صلاح كيان الأمّة.

II.2- مظاهر الاصلاح الاجتماعي :

بعد أن دعا المغيلي أولياء الأمور بضرورة محاربة مختلف مظاهر الفساد الاجتماعي وحمل الرعية على التزام الأساليب والطرق الشرعية في المعاملات والمحافظة على النظام العام والآداب العامة في المجتمع، بدا اهتمامه بعد ذلك بإقامة وتنظيم الهياكل والمؤسسات العمومية المتعلّقة بالمصالح والشؤون الاجتماعية، فدعا أولياء الأمور إلى ضرورة توفير الخدمات اللاّزمة بغرض حفظ المقومات الاجتماعية؛ كالصحّة والتعليم والقضاء وغير ذلك ممّا تقوم به مصالح المسلمين، قال رحمه الله في الباب الثالث من رسالة الإمارة فيما يجب على الأمير من ترتيب نظام مملكته على صلاح الرعية: "وقضاة أي الحكام الثقات الذين يفصلون في الخصومات ...، وعلماء ثقاة في العلم والتقوى وأطباء أمناء يطّيون الناس لئلا يحتاجوا إلى الخروج إلى غير بلده"[55]،ومن ذلك أيضا تقديم الخدمات الاجتماعية اللاّزمة كمساعدة الفقراء والمحتاجين وبناء المساجد وقضاء الديون ومؤونة تزويج العزاب وإعانة الحجاج، وغير ذلك من وجوه الاحتياجات الضرورية اللاّزمة والمحققة لمبدأ التكافل الاجتماعي.[38]

لقد أرسى المغيلي هذا المبدأ الاجتماعي الداعم لأسس التعاون والتواصل بين عامّة الناس، في سبيل مواجهة ما يحدث من النوائب والأزمات الاجتماعية اعتمادا على قول النبي صلى الله عليه وسلم: "الناس شركاء في ثلاثة: الكلأ والماء والنار"[39]، فالتكافل الاجتماعي هو قاعدة المجتمع الإسلامي وأصل من الأصول الاجتماعية للمصالح في الشريعة الاسلامية.

وممّا يحسن التنبيه إليه في هذا السياق؛ دفاع المغيلي عن حقوق الفئات الضعيفة كالنساء والأطفال والعبيد، ومحاربة كلّ ما من شأنه أن يهدّد تماسك النسيج الاجتماعي من العادات الفاسدة، من ذلك الظلم الواقع على المرأة بسبب مضارّتها بالخلع من زوجها دون اللجوء إلى الطلاق، وهي من العادات السيئة التي استقرت في هذه البلاد، قال رحمه الله: "فكل من قال لها زوجها رُدِّي إلّي مالي لا تجد سبيلا إن لم ترد مالها وإلا ضربها حتى تُرِدّ إليه مالها. وهذه التي فيها العادة لابد من ظلم الأزواج فيها للزوجات، والحكم فيها أن المرأة مصدّقة لأن المهر مالها، ولا يخرج ملك أحد من يده إلا بالشهود، ولو جُعل القول للأزواج في مثل هذا لفُدِح على الناس باب عظيم ولُمكّن الرجال من مهورهن"[40]. فحماية حقوق المرأة هو جزء من حماية الأسرة والمجتمع، ولذا أفتى رحمه الله بعدم جواز نكاح الغِرَّة وهي الفتاة الصغيرة حديثة السن، قال: "لا خير فيها ولا ولدها ولا في أهلها لأن الغرّ حرام إجماعا"[41] ، كما تصدّى رحمه الله بعزيمة لكل ما يهدّد الاستقرار الأسري بمنع هؤلاء الذين يكثرون الحلف بالطلاق والتحريم كذبا من الأزواج حتى تظهر توبتهم من ذلك، وغيره من مظاهر الفسق دفعا للظلم الواقع على المرأة وحماية لحقوقها المادية والمعنوية التي أقرتها الشريعة الإسلامية[42]. واهتمام المغيلي بالمحافظة على الأسرة ناشئ من نظرته لمنهج الإصلاح الذي يستوجب العناية بجميع الفئات الاجتماعية، ورسالته إلى كل مسلم ومسلمة تعكس بوضوح تلك النظرة الشمولية في الدعوة والإصلاح.

أمّا اهتمامه بفئة الأطفال والأيتام فقد بدت واضحة في إقراره بحقّهم في التربية والتعليم وحماية حقوقهم وأموالهم والعناية بشؤونهم وتحصين أخلاقهم[43]، فقد سُئل رحمه الله عن مسؤولية معلّم الصبيان فقال: "لا يجوز لمعلّم الصبيان أن يشتغل بشيء وقت قراءتهم، ولا يدرس كتابه ولا يدخل شغلا غيرهم ولا يتحدّث مع الناس وقت قراءتهم...، كيف وإنما هو آلية أفعالهم وأقوالهم، وكيف من يسمع من يلحن منهم وهو مشتغل عنهم"[44] وفي العناية بالأيتام والحرص على تربيتهم وتوجيههم يقول: "يجب تأديبه –أي الطفل اليتيم- وضربه على الأدب"[45] ، ومثل ذلك العبدُ إذا خرج عن طاعة سيّده، فيؤدّب ويحفظ حقه في المعاملة الحسنة وتُصان حقوقه المادية والمعنوية، حتى أنه أجاز ردع الذي لا يوفّر لعبده أو أمته مختلف الاحتياجات الضرورية اللاّزمة[46]، استنادا لقول النبي صلى الله عليه وسلم:"للمملوك طعامه وكسوته ولا تكلّفونه من العمل ما لا يُطيق"[47].

وينطلق المغيلي في رؤيته لهذه الفئة الاجتماعية من نظرة إنسانية، تضع بين أيدي أولياء الأمور إمكانية التخفيف من ظاهرة الرّق، وإفساح المجال ما أمكن للتحرّر الانساني، ولذا فقد أثنى رحمه الله على الأسقيا قيامه بهذا الإصلاح حين قال: "ولأجل هذا كان فعلك في إطلاق من ادّعى أنه حرّ مسلم صوابا"[48]، وهذا إقرار باحترام الشخصية الإنسانية وحماية الحريات العامة اللاّزمة لتحقيق إنسانية الإنسان في إطار مشروع الإصلاح الاجتماعي[49].

إنّ الاعتناء بإصلاح الأوضاع الاجتماعية كان من صميم اهتمامات الشيخ المغيلي، فدعا الحكومة إلىاتّباع سياسات اجتماعية عادلة ورصد الأموال اللّازمة التي أحلّ الله للأمراء قبضها ثّمصرفها إلى الرعية في مصارفها الشرعية، يصرفها الإمام بالتقوى لا بالهوى على الأهّم فالأهّم والأحوج فالأحوج في مصالح المسلمين، مراعيا في ذالك مقصد العدل بغرض الوفاء بالحاجات والضرورات العامة للمجتمع، وإصلاح أحوال الأمة وإزالة الفساد عنها في كافة مجالات الحياة[50]. وما ذكره المغيلي من أحكام تتعلّق بتنظيم الشأن الاجتماعي، يشعر بمدى مسؤولية ولي الأمر في تحقيق مصالح الناس وحماية ما تنتظم به حياتهم.

III - في مجال الاصلاح السياسي :

يرتبط مفهوم السياسة في الشريعة الاسلامية بمفهوم الدين؛ الذي أصبح هو المعيار الذي تستلهم منه الأّمة أصولها وتستقي منه أحكامها وتسايره في نهجه، وأصبحت هذه العلاقة سمة الأنظمة التي قامت في ظلّ الاسلام؛ والتي توضّح العلاقة بين الفقهاء والسلطة السياسية تأييدا أو معارضة؛ من منطلق القيام بواجب النصيحة لأولياء الأمور وتوجيههم الوجهة التي يريدها الشرع في الأمور السياسية، والمساهمة في الحفاظ على مصالح الأّمة ودرء الأخطار الواقعة والمتوقعة عنها. والإمام المغيلي بدوره لم يكن ليتجاهل الواقع السياسي والظروف العامة والأوضاع الفاسدة المخالفة لأحكام الشريعة الاسلامية في عصره، على غرار ما يفعله بعض الفقهاء الذين آثروا البعد بأنفسهم عن الخوض في المسائل السياسية، خاصة وأن جلّ اهتمامهم في هذه الفترة كان منصبا على الفقه الفروعي، فقد كان رحمه الله من بين العلماء القلائل اللين شهّروا بانحراف الحكام في بلدان المغرب الإسلامي وتوانيهم في القيام بواجباتهم؛ بسبب الاضطرابات السياسية والصراعات الداخلية بين الأمراء والسلاطين للاستحواذ على السلطة، الأمر الذي مكّن للحملات الصليبية من الاستيلاء على حواضر المسلمين بالأندلس، واحتلال كثير من المدن الساحلية بالمغرب الإسلامي[51].

لقد كان لتلك الظروف السياسية خاصّة بتلمسان بالغ الأثر في تكوين شخصيته وتشكيل رؤيته، والتي دفعت به لمواجهة خصومه وإعلان الجهاد ضدّ مناوئيه، خاصّة وأن أفكاره ونظرته فيما يتعلّق بالدولة الإسلامية قد اتجهت لإحداث تغييرات كبيرة على مستوى قرنين من الزمن (16م-19م) في بلاد السودان الغربي[52]، ولذلك كانت منطقة توات والسودان الغربي من أهم المحطات الإصلاحية في حياة الشيخ المغيلي السياسية.

وقفالإمام المغيلي تلك المواقف السياسية الجريئة ورسم خطّتها في جملة مؤلّفاته التي حذا بها حذو من سبقه من العلماءالذين ألّفوا كتبهم بطلب من الحكام والأمراء، عرضوا فيها النظم الاسلامية والقواعد والأسس والآداب الشرعية في مجال السياسة، في شكل نصائح ومواعظ ضمن ما يعرف بالأحكام السلطانية أو فقه السياسة الشرعية، ضمّنتها جملة رسائل علمية هي حصيلة ما خلّفه بعده من مؤلفات، تكشف حقيقة أفكاره واجتهاداته الفقهية ومكانته العلمية، أهمها :"رسالة في اليهود" تناول فيها بيان الأحكام المتعلّقة بأهل الذّمة، ورسالة أخرى شملت أهّممسائل الحكم والسياسة ونظام الحسبة كتبها للسلطان أبي عبد الله محمد رونفا عرفت ب"رسالة الإمارة"، مع جملة مختصرة" فيما يجوز للحكام من ردع الناس عن الحرام"، بالإضافة إلى أجوبته لأسئلة الأسقيا محمد الكبير المتعلقة ببعض الجوانب الاجتماعية والسياسية في بلاد السودان الغربي.

1.III- نظرة الإمام المغيلي لمؤسسة نظام الحكم :

اتّجهت رؤية المغيلي في مشروع الاصلاح السياسي لتصحيح رؤية الحاكم لمؤسسة الحكم، نظرا لما آلت إليه وضعية هذه المؤسسة الحسّاسة على عهده، وبحكم أهميتها ودورها في إصلاح أحوال الناس الدينية والدنيوية، يقول شارح المواقف: "تصب الإمام من أتّممصالح المسلمين وأعظم مقاصد الدين"[53]، ويؤكد المغيلي هذه الحقيقة قائلا: "إن الإمامة أصل المصالح كلها، لا يصلح شيء من أمور الدين والدنيا إلا بها"[54]. فانطلق رحمه الله في رؤيته لمسألة الحكم ممّا تواضع عليه فقهاء السياسة الشرعية من الجمع بين مصالح الدّين والدنيا ومراعاة التلازم بينهما؛ بحيث لا يمكن أن يستقيم أمر كل منهما دون الآخر، وإلا فسدت أحوال السياسة كما أشار لذلك ابن تيمية قائلا: "إذا انفرد السلطان عن الدين والدين عن السلطان فسدت

أحوال الناس"[55]، وهي نظرة تختلف في جوهرها عن فكرة العلمانية الغربية التي تجعل من الّدين مجرّد علاقة روحية بين الخالق والمخلوق، وتقصي الّدين من واقع الحياة السياسية أو من أن يكون له دور في توجيه الحياة العامة، وتنفي بذلك فكرة شمول الإسلام للعقيدة والشريعة[56]وهذا الجمع بين مصالح الدين والدنيا قد تجلّى واضحا في نصيحته لأمير كانو قائلا: "ما ولّاك الله عليهم لتكون سيّدهم ومولاهم وإنما ولاّك عليهم لتصلح لهم دينهم ودنياهم"[57]، فالحكم في نظره ما هو إلاّ نيابة عن مقام النبّوة في تنفيذ أحكام الله تعالى وتحقيق مصالح الّدارين، وهو محكوم بمعيار الصّلاح والفسادتبعا لما يحقّقه من سعادة أو شقاء الإنسان في تلبية تلك المصالح، لذلك حرص المغيلي على جعل الآخرة هي المقياس في السلوك السياسي، قال رحمه الله ناصحا الأمير بقوله: "فتوكّل على الله واستعن في أمرك كله بالله وليكن عملك كله لوجه الله، وذكّر نفسك أنك واحد من خلق الله، كثير أقوى منك لولا نصر الله، فليكن طمعك كلّه في الله، وخوفك كلّه من الله، وهمّك كلّه في مصالح خلق الله"[58].

إنّ إقامة مؤسّسة الحكم في نظر المغيلي ضرورة شرعية وحاجة أساسية؛ لأنّها جالبة لعموم المصالح الدينية والدنيوية، وهو ما أكّده الغزالي أيضا مبّينا ما يمكن أن يقع من فساد وتعطيل للمصالح في ظلّ غياب حاكم يسوس الأّمة ويرعى شؤونها، ومقّررا أن نظام الدين والدنيا والأمن على الأنفس والأموال لا ينتظم إلا بسلطان مطاع، وإلا لدام الهرج وعّم السيف وشمل القحط وهلكت المواشي وبطلت الصناعات وكان كل غلب سلب، ولم يتفرغ أحد للعبادة والعلم[59].

ونظرا لما تقوم به مؤسّسة الحكم من وظائف جليلة خدمة للأّمة ورعاية لشؤونها وصياتة للشريعة وتنفيذا لأحكامها؛ فقد رفع المغيلي شأنها وعظّم قدرها، فالخليفة في نظره قائم مقام النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا كما سبق الإشارة إليه، يقول رحمه الله: "فصن مقامات الخلافة النبوية عن الإهانة"[60]، ونظام الحكم في نظره هو من أعظم المقامات التي يجب صيانتها وحراستها لثقل مسؤوليتها وعظم تكاليفها، وما تعلّق بها من إقامة الشريعة وصيانة أحكامها،ومن هنا تتجلّى أهمية مؤسّسة الحكم ومنزلتها وخطورتها بالنظر لطبيعة المهام المنوطة بها، يقول الطرطوشي:" وأشرف منازل الآدميين النبوة ثم الخلافة ثم الوزارة"[61].

لقد بّين الإمام المغيلي حقيقة الحكم في نظر الشريعة، ودور الإمام انطلاقا من المسؤولية الشرعية الملقاة على عاتقه، نيابة عن الأّمة في رعاية مصالحها باعتباره راع وخادم ووكيل لا مالك، قال رحمه الله في أحد أجوبته للأسقيا: "إنما أنت مملوك لا تملك شيئا، وقد رفعك على كثير من عباده لتُصلح لهم دينهم ودنياهم لا لتكون سيّدهم ومولاهم، وأنت في جميع مملكتك راع لا مالك، وكل راع مسؤول عن رعيته"[62]. فالمالك الحقيقي في نظر الشرع كما يقّرره المغيلي هو الله تعالى، يملك حق التشريع والحكم، ويؤكد هذه الحقيقة قائلا: "لأن الملك لله والحكم لله، وأنت عبد الله واجب عليك أن تصلح كل ما وصل إليك"[63]، فيكون الإمام نائبا عن الشارع؛ له حق التصّرف في الشؤون العامة للمسلمين وفقا لأحكام الشرع، ولا يملك أن يسوس الأمة بالهوى والتشهي، بل يسوسها بالشرع الحنيف[64]، وهذا ما تمثّله سيرة الحاكم المسلم المقّر لثقل المسؤولية، وشرف الواجب الذي يقوم به في خدمة الأمة، يقول رحمه الله: "إن الإمارة خلافة من الله ونيابة من رسول الله، فما أعظم فضلها وما أثقل حملها، إنْ عدل الأمير ذبحته التقوى بقطع أوداج الهوى، وإنْ جار ذبحه الهوى بقطع أوداج التقوى"[65].

إنّ الحكم في نظر الشيخ المغيلي ليس امتيازا شخصيا ولكّنه تكليف شرعي، يستمدّ الحاكم من خلاله سلطته المحدودة من الأّمة التي اختارته أن يكون نائبا عنها في المسائل التنفيذية والقضائية دون التشريعية، حفظا لمقصد الدين وحراسة مصالح الدنيا، فلا يملك السلطة إلا بقدر مسؤوليته ورعايته لشؤون الأمة والنظر في أحوال الناس، فالعلاقة بين الحاكم والمحكوم في نظر المغيلي تنظّمها تشريعات الإسلام، فهو –أي الحاكم- موجّه لا حاكم، ومرشد لأّمته قبل أن يكون رادعا بالسيف، وهي علاقة منسجمة في جوهرها مع السلوك السياسي للخلفاء الراشدين وسيرتهم في الحكم، وهذا المعنى يختلف في حقيقته عن فكرة العقد الاجتماعي الذي نادى به فلاسفة الغرب في القرن الثامن عشر.

لقد كانت محاولات الإمام المغيلي في مسيرته الاصلاحية تستهدف العودة بالنظام السياسي إلى منابع الكتاب والسّنة وسيرة الخلفاء الراشدين، فساهم في تصحيح أنظمة الحكم في بلاد السودان، وقام بدور النصح والإرشاد للملوك والسلاطين وحثّهم على تطبيق الشريعة الاسلامية وفق رؤيته السياسية، كما كان حريصا على استعادة النظام السياسي لدوره ومهامه الدينية

حفاظا على شرعيته السياسية، لأنه لا يمكن إقامة نظام حكم إسلامي دون مؤسسة ذات بعد روحي في الفكر الإسلامي، ومن ثمّ كان موقفه من حكام عصره الفاسدين خاصّة بتلمسان حاسما عندما رفض التعاون معهم، وحمّلهم مسؤولية ما يقع من إهمال وخراب للبلاد، ممّا دفعه لمغادرتها تجاه الجنوب الجزائري ومنها إلى السودان الغربي.

III. 2- نشاطه السياسي بتوات والسودان الغربي :

برزت بمنطقة توات قضية اليهود كأهّم حدث يطفو على السّاحة السياسية، عندما بدا منهم نقض العهود والخروج عن الذّمة الشرعية، ولستغلال ضعف السلطة السياسية المتمثّلة بالجماعة التواتية، حيث عملوا على تشويه الإسلام والكيد للمسلمين، علاوة على السيطرة على مرافق الحياة ومصادر التجارة والمال التي مكّنتهم من شراء ذمم بعض رجال السلطة وشيوخ القبائل، فلم يَرُق للمغيلي هذا الوضع السائد في بلاد المسلمين؛ ورأى أن اليهود قد نقضوا عقد الذّمة وخرجوا عن وضعهم القانوني المبني أساسا على الخضوع المطلق لسلطة المسلمين، مقابل حمايتهم والسماح لهم بالعيش بين أظهرهم بأمان وسلام[66]، فكان من الضروري إصلاح هذه الأوضاع الفاسدة وإعادة اليهود لوضعهم الطبيعي بوصفهم أهل ذّمة، فكتب في ذلك رسالة من ثلاث فصول، ضمّن الفصل الثالث منها الأسباب التي دعته لمحاربة اليهود قائلا: "فيما عليه يهود هذا الزمان في أكثر البلاد والأوطان من الجرأة والطغيان والتمرد على الأحكام الشرعية والأركان بتولية أرباب الشوكة وخدمة السلطان"، ثم أخذ زمام المبادرة بعد محاولات مضنية لإقناع من خالفه من علماء فاس وغيرهم برأيه بمحاربة اليهود وهدم كنائسهم، فبعث برسالة فتوى يطلب رأي العلماء بخصوص هذه القضية، فانقسم العلماء إلى فريقين، أحدهما انتصر لرأي المغيلي وعضّد رأيه، وعلى رأسهم أبو عبد الله التنسي نزيل تلمسان (ت899هـ/1493م)، والشيخ أبو عبد الله يوسف السنوسي التلمساني (ت895هـ/1489م)، والعلامة أحمد بن يحي الونشريسي نزيل فاس (ت914هـ/1508م) وغيرهم، والفريق الآخر يمثله القاضي عبد الله العصنوني (ت927هـ/1520م) ووافقه مفتي تلمسان أبو العباس أحمد بن محمد بن زكري (ت899م/1493م)، والقاضي أبو زكرياء يحي بن عبد الله بن أبي البركات التلمساني (ت910هـ/1504م) ومفتي فاس أبو مهدي عيسى بن أحمد الماواسي الفاسي (ت896هـ/1490م) وغيرهم، ممن رأوا أن يهود توات لم يخرجوا عن عقد الذمة، فلا يجوز شرعا محاربتهم ولا هدم كنائسهم، بل يجب حمايتهم والدفاع عنهم صونا لذّمة الله ورسوله[67]

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذه القضية؛ هل يمكن أن يكون الخلاف بين الفريقين محض خلاف فقهي أم أنّه يخفي وراءه أبعادا سياسية؟

وهل يعود الخلاف إلى التباين في تحقيق المناط الشرعي؛ العائد إلى اختلاف تقدير الفقهاء لتصرفات اليهود التي توجب خروجهم عن عقد الذمة، أم يعود الأمر إلى أسباب أخرى غير ظاهرة؟

لقد حاول المغيلي استنهاض همم العلماء وحشد تأييدهم،كما حاول برحيله إلى فاس استقطاب التّأييد السياسي من السلطان ابن أبي زكرياء الوطاسي، ولطلاع علماء فاس على دسائس اليهود، وتوضيح رأيه بأن أرض توات أرض إسلامية لا يجوز إحداث البِيَع والكنائس فيها، ولكن محاولاته باءت بالفشل بسبب وشاية العلماء به وتحذيرهم منه[68].

عزم المغيلي بعدها على محاربة اليهود ولجلائهم من توات بمجرّد ما بلغته فتوى العلماء الذين أيّدوه، واستطاع أن ينقل المنطقة إلى وضع سياسي جديد، ويؤسّس كيانا مستقلا قائما على أسس ومبادئ الشريعة الإسلامية بعد أن خضعت معظم الأقاليم لسلطته، فعمل على ضبط القوانين الشرعية والحفاظ على الطابع الإسلامي والشخصية الإسلامية لأهالي توات، ونقل عاصمة الإقليم السياسية من تمنطيط إلى قصر بوعلي بزاوية كنته، وبذلك استطاع أن يوحّد قصور المنطقة تحت سلطة واحدة، وأن يجمع شملها بعد أن كانت معالم نظامها السياسي غير واضحة بسبب سيطرة رؤساء القبائل على القصور، وتمسك أهلها بالولاء لأشرافهم وأعيانهم، الأمر الذي صعّب مهمة المغيلي الإصلاحية، ولكنه استطاع في الأخير أن يحدث حركة تصحيحية لأوضاع الحكم في البلاد، وأن يرسي قواعد حكم جديد قبل رحلته إلى السودان الغربي[69].

استمرّ المغيلي في نشاط الدعوة والاصلاح بعد رحلته إلى بلاد السودان الغربي، وعمل على التقرّب من بعض الأمراء والسلاطين ليتمكّن من تقديم توجيهاته ونصائحه وأفكاره من خلال مؤسسة الحكم، ولذلك نجده في كتاباته السياسية، يوجّه خطابه إلى الفئات الفاعلة في المجتمع، فيقول للأسقيا في رسالته عن أحوال أهل السودان وعاداتهم: "إن كل ما ذكرتموه عن بعض أهل تلك البلاد ضلال عظيم، فواجب على أمير المسلمين وكل من له قدرة من المؤمنين أن يغيّر تلك المناكر كلها"[70].

لقد كان للمغيلي دور رائد في الحركة السياسية ببلاد السودان الغربي، خاصّة عندما تقلّد منصب مستشار لأمير كانو عبد الله رنفا، واستعان به في إدارة شؤون بلاده، فكتب له رسالة في أمور السلطنة وتدبير شؤون إمارته، يحضّه فيها على إتباع أحكام الشرع وقواعده والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ورسالة أخرى بيّن فيها الحدود الشرعية المسموح بها للحكام في ردع الناس عن الحرام، والشروط الواجب مراعاتها في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[71].

انتقل المغيلي بعد ذالك إلى إمبراطورية سنغاي الإسلامية، ودخل عاصمتها غاو، وقابل أميرها الملقّب بالأسقيا محمد ابن أبي بكر، وجرى على طريقته في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، واتخذه مستشارا له، ووضع له قواعد إصلاحية من شأنها أن تقوّم شؤون مملكته، كما أجابه عن الأسئلة التي وجّهها إليه حول مجمل الأحوال التي شغلت باله، وكيفية التعامل معها وفق منهج الإسلام السليم، فكشفت تلك الأجوبة طبيعة الإصلاحات الشاملة لأحوال المسلمين الدينية والسياسية والاجتماعية في إمبراطورية سنغاي الإسلامية في عهد الاسقيين[72]، وعمل من خلال ذلك على تصحيح أنظمة الحكم والنصح والإرشاد للملوك والسلاطين، لحملهم على تطبيق الشريعة الإسلامية وفق رؤيته السياسية التي كان لها بالغ الأثر في نجاح دعوته الإصلاحية ونفاذها في بلاد السودان الغربي، فأصبح مذهبه السياسي ومؤلفاته مرجعا يستقي منه العلماء والحكام منهج الإسلام الصحيح في محاربة الفساد وتصحيح المفاهيم، وفي تنظيم شؤون الدولة وإرساء قواعد الحكم الرشيد، بل تركت هذه التجربة أثرا بارزا في الأمة على عهده وعلى الأجيال المتعاقبة من بعده.

IV- الخلاصة :

تناول هذا المقال بيان منهج الإمام المغيلي في مجال الدعوة والإصلاح، بالتركيز على أهّم الإصلاحات التي قام بها في المجال الفكري والاجتماعي والسياسي، والتي انعكست آثارها على الجوانب الأخرى للحياة العامة في مرحلة شهدت تحوّلات كبرى في المسيرة التاريخية للأمة الإسلامية على المستويين الداخلي والخارجي، و شكّلت بدورها تحدّيات كبرى وإشكاليات عميقة واجهت الإمام المغيلي في نهجه الإصلاحي.

لقد كانت هذه التجربة الدعوية فعّالة إلى حدّ أنّها نجحت في تحقيق جلّ أهدافها، حيث استطاع رحمه الله أن يجد البيئة الحاضنة لأفكاره

بالرغم من اصطدامه بمعارضة أهالي توات وعدم تمكّنه من إصلاح الأوضاع بتلمسان مسقط رأسه، ولكنه استطاع أن يقود حركة إصلاحية فاعلة في الصحراء والسودان الغربي.

من خلال هذه المسيرة الجهادية يمكن استخلاص أهّم نتائج هذه الحركة الدعوية والإصلاحية والآثار المترتبة عليها:

1/- يعتبر الإمام المغيلي انموذجا للعالم الرباني الواعي بهموم وأحوال أمته، فلم يدّخر وسعا في المساهمة لإصلاح الأوضاع الدينية والاجتماعية والسياسية المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية، فترك أثرا بالغا في مسيرة التغيير ظهرت معالمه في عصره وفي الأجيال التي أتت من بعده ضمن حركات الإصلاح بالممالك الإسلامية في بلاد السودان الغربي، فأفكاره مازالت حيّة لأنها تركت بصماتها في التاريخ الإنساني ورسّخت قواعد التغيير والإصلاح، واستطاعت أن تؤصّل لما ينبغي أن يكون عليه دور العلماء من واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

2/- عمل الشيخ المغيلي على ترسيخ المفاهيم الإسلامية ومحاربة مظاهر الانحراف الفكري والعقائدي بمنهج إسلامي أصيل، اعتمد فيه على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وعلى المنطق كأساس منهجي وعقلي لإقامة الحجج والبراهين

وتقويم الفكر الإنساني، وهو ما يكشف عن شخصيته العلمية التي جمعت بين العلوم الشرعية والعلوم العقلية، وكشفت عمّا ينبغي أن تكون عليه ثقافة الداعية من أجل نجاح مشاريع الإصلاح.

3/- توجّه الإمام المغيلي في دعوته الإصلاحية إلى التركيز على الدوائر الفاعلة في المجتمع، لأنها أكثر العناصر تأثيرا في عملية الإصلاح، فكانت أغلب خطاباته موجّهة إلى الأمراء والعلماء وتذكيرهم بعظم المسؤولية الملقاة على عاتقهم، وقد جسّد رحمه الله هذا الدور الإصلاحي من موقع مسؤوليته الدينية كعالم وفقيه ذاع صيته في أرجاء بلاد المغرب الإسلامي وبلاد السودان نظرا لغزارة علمه وإنتاجه الفكري، ومن موقع المسؤولية السياسية كمستشار لأمراء وملوك السودان الغربي ساهم في تطور الأحداث السياسية بعموم المنطقة.

4/- إن الجهود الدعوية والإصلاحية التي قام بها المغيلي شملت أغلب مجالات الحياة الانسانية، بداية من تقويم الفكر وتصحيح الاعتقاد، وبعض المفاهيم المغلوطة لدى كثير من عامة الناس، وتخليصهم من العادات المنافية لمبادئ وتعاليم الشريعة الإسلامية، متطلّعا إلى أحوال الناس ومعالجة مشاكلهم الاجتماعية، وإصلاح مختلف مظاهر الفساد المنتشرة في المجتمع، إلى جانب الدور الذي قام به في مجال الإصلاح السياسي من خلال نظرته لمؤسسة الحكم.

5/- إن اهتمام المغيلي بمختلف المجالات الإنسانية يكشف عن منهجه وطريقته في مجال الدعوة، ويبيّن حقيقة أن عملية الإصلاح لا يكون لها أثر في التغيير إلا إذا كانت شاملة لمختلف المكّونات الاجتماعية دون استثناء، تبدأ بإصلاح أحوال الناس الدينية والدنيوية وتقويم سلوكهم وأخلاقهم بما يتلاءم وأحكام الشريعة، وتنتهي بإصلاح فساد العلماء والأمراء وإشعارهم بالدور الفعّال الذي ينبغي أن يقوموا به في مسيرة الإصلاح الشاملة.

6/- أرسى الإمام المغيلي مبدأ التكافل الاجتماعي واحترام حقوق الإنسان، وحماية الحريات العامة وحفظ مصالح الفئات الاجتماعية الضعيفة كالنساء والأطفال والعبيد، ونبذ كل مظاهر الظلم الواقع عليها، والاهتمام بإصلاح الشؤون الاجتماعية وحماية مختلف الحقوق التي أقّرتها الشريعة الإسلامية بغرض المحافظة على الاستقرار المجتمعي.

7/- أعطى الإمام المغيلي الصورة الصّحيحة لما ينبغي أن يكون عليه حال الفقهاء، والدور الرسالي الذي أنيط بهم في بناء الدولة والمجتمع لعظم المسؤولية الملقاة على عواتقهم، إذ لا يقتصر دورهم على مجرّد الفتوى ودراسة المسائل العلمية المحضة، وإنما يتّسع دورهم للمشاركة في الحياة العامة للمجتمع، والمساهمة في حلّ المشكلات التي تواجهه في مختلف المجالات، في صورة رسمت طبيعة العلاقة بين الفقهاء والمجتمع والسلطة السياسية.

8/- استطاع المغيلي أن يلفت انتباه الأمة الإسلامية إلى خطر اليهود وجهودهم الحثيثة في السيطرة على بلاد الإسلام، فقام رحمه الله بفضحهم وإظهار خبثهم ومكرهم والكشف عن دسائسهم وتعديهم على الشرع وأحكامه، وبيان مختلف المظالم التي ارتكبوها في حق المسلمين من خلال رسالته إلى كل مسلم ومسلمة، فتصدّى رحمه الله لذلك كله؛ وقام بإصلاح هذا الوضع المتردي وإقامة وضع سياسي جديد بالمنطقة بعد إجلائه لليهود من منطقة توات، لينتقل صدى هذه الحركة الإصلاحية إلى مناطق الصحراء الأخرى وبلاد السودان الغربي بالتضييق على اليهود وتحريم التعامل معهم وإنهاء تواجدهم بالمنطقة.

- **الإحالات والمراجع:**

[1] عبادة كحيلة (1997)، المغرب في تاريخ الأندلس والمغرب، الطبعة الأولى، القاهرة، المطبعة الإسلامية الحديثة، ص145، عبد القادر زبادية (1975)، التلمساني محمد بن عبد الكريم المغيلي، مجلة الأصالة، العدد 26، الجزائر، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، ص.206.

[2] الونشريسي (1981)، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب، بيروت، خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف الدكتور محمد حجي، دار المغرب الإسلامي، ج2، ص.252.

[3] المغيلي (2011)، مسامرة النديم ببعض آثار محمد بن عبد الكريم، مطبوع ضمن رسائل الإمام محمد بن عبد الكريم المغيلي، الجزائر، دار كردادة للنشر والتوزيع، مدينة بوسعادة، ص 204.

[4] ابن عسكر الشفشاوني (2003)، دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر، الطبعة الثالثة، الرباط، تحقيق د. محمد حجي، منشورات مركز التراث الثقافي المغربي، مطبعة الكرامة، ص..117

[5] أبو بكر إسماعيل ميقا (1997)، الحركة العلمية والثقافية والإصلاحية في السودان الغربي، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، مكتبة التوبة، الرياض، ص170-171، عبد الله الألوري (1984)، الإمام المغيلي وآثاره في الحكومة الإسلامية، مصر، مكتبة مصطفى البابي، ص. 32-33.

[6] المغيلي (1974)، أسئلة الأسقيا وأجوبة المغيلي، الجزائر، تقديم وتحقيق عبد القادر زبادية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ص.27-28.

[7] المغيلي (2011)، مسامرة النديم ببعض آثار محمد بن عبد الكريم، مطبوع ضمن رسائل الإمام محمد بن عبد الكريم المغيلي، الجزائر، دار كردادة للنشر والتوزيع، مدينة بوسعادة، ص 209.

[8] المغيلي (2013)، مصباح الأرواح في أصول الفلاح، الطبعة الأولى، الجزائر، تخريج ودراسة عبد الله حمادي الإدريسي، وزارة الثقافة، ص.52.

[9] الألوري (1974)، الإمام المغيلي وآثاره في الحكومة الإسلامية، القاهرة، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي.ص.25.

[10] المغيلي (2013)، مصباح الأرواح في أصول الفلاح، الطبعة الأولى، الجزائر، تخريج ودراسة عبد الله حمادي الإدريسي، وزارة الثقافة، ص.61.

[11] أبو بكر إسماعيل ميقا (1997)، الحركة العلمية والثقافية والإصلاحية في السودان الغربي، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، مكتبة التوبة، الرياض، ص.173-174.

[12] المغيلي (2013)، مصباح الأرواح في أصول الفلاح، الطبعة الأولى، الجزائر، تخريج ودراسة عبد الله حمادي الإدريسي، وزارة الثقافة، ص71-72. الوفد المالي (1985)، الشيخ محمد بن عبد الكريم المغيلي، أعمال المهرجان الثقافي الأول للتعريف بتاريخ منطقة أدرار، ص.33.

[13] أبو القاسم سعد الله (1998)، تاريخ الجزائر الثقافي، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، ج1، ص.42-43، عبد العزيز الفيلالي (2007)، تلمسان في العهد الزياني، الجزائر، موفم للنشر، ج2، ص.387 وما بعدها.

[14] أبو بكر إسماعيل ميقا (1997)، الحركة العلمية والثقافية والإصلاحية في السودان الغربي، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، مكتبة التوبة، الرياض، ص.174.

[15] المغيلي (1974)، أسئلة الأسقيا وأجوبة المغيلي، الجزائر، تقديم وتحقيق عبد القادر زبادية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ص.34 وما بعدها.

[16] ياسين شبايبي (2007)، الفكر السياسي عند الشيخ المغيلي التلمساني ودعوته الإصلاحية بتوات والسودان الغربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، ص. 124 وما بعدها.

[17] ابن بطوطة (1980)، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، بيروت، دار بيروت للطباعة والنشر، ص..691

[18] المغيلي (1974)، أسئلة الأسقيا وأجوبة المغيلي، الجزائر، تقديم وتحقيق عبد القادر زبادية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ص.27-28.

[19] أبو بكر إسماعيل ميقا (1997)، الحركة العلمية والثقافية والإصلاحية في السودان الغربي، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، مكتبة التوبة، الرياض، ص131-132..

[20]. أبو داوود (د.ت)، سنن أبي داوود، كتاب الطب، باب في الكاهن، بيروت، دار الكتاب، ج4، ص.21، ابن ماجه (د.ت)، سنن ابن ماجه، كتاب الطهارة وسننها، باب النهي عن إتيان الحائض، بيروت، دار الفكر، ج1 ص.209، الترمذي: (د.ت)، سنن الترمذي، كتاب الطهارة، باب ما جاء في كراهية إتيان الحائض، مصر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ج1، ص.243

[21] المغيلي (2011)، مسامرة النديم ببعض آثار محمد بن عبد الكريم، مطبوع ضمن رسائل الإمام محمد بن عبد الكريم المغيلي، الجزائر، دار كردادة للنشر والتوزيع، مدينة بوسعادة ص.190.

[22] المغيلي (1974)، أسئلة الأسقيا وأجوبة المغيلي، الجزائر، تقديم وتحقيق عبد القادر زبادية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ص. 63-64.

[23] مبروك مقدم (2002)، الشيخ محمد بن عبد الكريم المغيلي وأثره الإصلاحي بإمارات وممالك إفريقيا الغربية، وهران، دار الغرب للنشر والتوزيع، ج1، ص.17-18.

[24] بوغرارة منيرة (1988)، محمد بن عبد الكريم المغيلي ومساهماته في الثقافة الإسلامية في غرب إفريقيا، رسالة ماجستير، شعبة التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، ص.68.

[25] المغيلي (2011)، مسامرة النديم ببعض آثار محمد بن عبد الكريم، مطبوع ضمن رسائل الإمام محمد بن عبد الكريم المغيلي، الجزائر، دار كردادة للنشر والتوزيع، مدينة بوسعادة، ص.181 وما بعدها.

[26] المغيلي (1974)، أسئلة الأسقيا وأجوبة المغيلي، الجزائر، تقديم وتحقيق عبد القادر زبادية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ص.30 وما بعدها.

[27] المرجع نفسه، ص.34 وما بعدها، ص.62 وما بعدها.

[28] المغيلي (2011)، مسامرة النديم ببعض آثار محمد بن عبد الكريم، مطبوع ضمن رسائل الإمام محمد بن عبد الكريم المغيلي، الجزائر، دار كردادة للنشر والتوزيع، مدينة بوسعادة، ص.202 وما بعدها.

[29] أبو بكر إسماعيل ميقا (1997)، الحركة العلمية والثقافية والإصلاحية في السودان الغربي، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، مكتبة التوبة، الرياض، ص.42-43.

[30] المغيلي (1974)، أسئلة الأسقيا وأجوبة المغيلي، الجزائر، تقديم وتحقيق عبد القادر زبادية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ص. 66-67.

[31] الطاهر بن عاشور (1979)، أصول النظام الاجتماعي، تونس، الشركة التونسية للتوزيع، الدار العربية للكتاب، ص.125 وما بعدها.

[32] المغيلي (2011)، مسامرة النديم ببعض آثار محمد بن عبد الكريم، مطبوع ضمن رسائل الإمام محمد بن عبد الكريم المغيلي، الجزائر، دار كردادة للنشر والتوزيع، مدينة بوسعادة، ص.199-202.

[33] المغيلي (1974)، أسئلة الأسقيا وأجوبة المغيلي، الجزائر، تقديم وتحقيق عبد القادر زبادية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع المغيلي، ص. 64-65.

[34] المغيلي (1974)، رسالة الإمارة، مطبوع مع كتاب الإمام المغيلي وآثاره في الحكومة الإسلامية لعبد الله الألوري، مصر، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ص.50.

[35] العامري، (1412)، الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث، الرياض، تحقيق بكر عبد الله أبو ريد، دار الراية، ص..60

[36] المغيلي (1974)، أسئلة الأسقيا وأجوبة المغيلي، الجزائر، تقديم وتحقيق عبد القادر زبادية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ص.63.

[37] أبو بكر إسماعيل ميقا (1997)، الحركة العلمية والثقافية والإصلاحية في السودان الغربي، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، مكتبة التوبة، الرياض، ص.130-131.

[38] المغيلي (1974)، رسالة الإمارة، مطبوع مع كتاب الإمام المغيلي وآثاره في الحكومة الإسلامية لعبد الله الألوري، مصر، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ص.50-51..

[39] أبو داوود (د.ت)، سنن أبي داوود، كتاب الإجارة، باب في منع الماء، بيروت، دار الكتاب، ج3، ص.295، وابن ماجه (د.ت)، كتاب الرهون، باب المسلمون شركاء في ثلاث، بيروت، دار الفكر، ج2، ص..826

[40] المغيلي (2011)، مسامرة النديم ببعض آثار محمد بن عبد الكريم، مطبوع ضمن رسائل الإمام محمد بن عبد الكريم المغيلي، الجزائر، دار كردادة للنشر والتوزيع، مدينة بوسعادة، ص.184.

[41] المرجع نفسه، ص.182.

[42] المرجع نفسه، ص.187.

[43] أبو بكر إسماعيل ميقا (1997)، الحركة العلمية والثقافية والإصلاحية في السودان الغربي، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، مكتبة التوبة، الرياض، ص.43.

[44] المغيلي (2011)، مسامرة النديم ببعض آثار محمد بن عبد الكريم، مطبوع ضمن رسائل الإمام محمد بن عبد الكريم المغيلي، الجزائر، دار كردادة للنشر والتوزيع، مدينة بوسعادة، ص..197

[45] المرجع نفسه، ص.197

[46] المغيلي (1974)، رسالة الإمارة، مطبوع مع كتاب الإمام المغيلي وآثاره في الحكومة الإسلامية لعبد الله الألوري، مصر، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ص..44

[47] مسلم، (1998)، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب إطعام المملوك مما يأكل والباسه مما يلبس ولا يكلفه ما يغلبه، الرياض، اعتنى به أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، ص.684.

[48] ص..45

[49] محمد عمارة (1978)، الإسلام وحقوق الإنسان، الكويت، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ص..17

[50] المغيلي (1974)، رسالة الإمارة، مطبوع مع كتاب الإمام المغيلي وآثاره في الحكومة الإسلامية لعبد الله الألوري، مصر، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ص..60

[51] حسين مؤنس (1985)، رحلة الأندلس حديث الفردوس الموعود، جدة، الدار السعودية للنشر والتوزيع، ص..140

[52] عمار هلال (1985)، مقارنة بين آثار وجهود المغيلي وعثمان فوديو في العالم والدعوة إلى إصلاح أحوال المسلمين، أعمال المهرجان الثقافي الأول للتعريف بتاريخ منطقة أدرار، ص.93 وما بعدها.

[53] الجرجاني (1998)، شرح المواقف، لبنان، ضبطه وصححه محمود عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية، ج8، ص.378.

[54] ا المغيلي (2013)، مصباح الأرواح في أصول الفلاح، الطبعة الأولى، الجزائر، تخريج ودراسة عبد الله حمادي الإدريسي، وزارة الثقافة، ص.80.

[55] ابن تيمية (1990)، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، الجزائر، الزهراء للنشر والتوزيع، ص.174.

[56] يوسف القرضاوي (2007)، الدين والسياسة تأصيل ورد شبهات، مصر، دار الشروق، ص..67

[57] المغيلي (1994)، تاج الدين فيما يجب على الملوك والسلاطين، لبنان، تحقيق محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم، ص.18.

[58] المرجع نفسه، ص.17-18.

[59] الغزالي (1983)، الاقتصاد في الاعتقاد، لبنان، دار الكتب العلمية، ص..148

[60] أبو بكر إسماعيل ميقا (1997)، الحركة العلمية والثقافية والإصلاحية في السودان الغربي، المملكة العربية السعودية، مكتبة التوبة، ص.130.

[61] الطرطوشي (1994)، سراج الملوك، الطبعة الأولى، القاهرة، حققه وضبطه وعلق عليه محمد فتحي أبو بكر، الدار المصرية اللبنانية، ج1، ص.288.

[62] المغيلي (1974)، أسئلة الأسقيا وأجوبة المغيلي، الجزائر، تقديم وتحقيق عبد القادر زبادية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ص.23.

[63] المرجع نفسه، ص..45

[64] حسن السيد بسيوني (1985)، الدولة ونظام الحكم في الإسلام، القاهرة، عالم الكتب عبد الخالق ثروت، ص.57.

[65] المغيلي (1974)، رسالة الإمارة، مطبوع مع كتاب الإمام المغيلي وآثاره في الحكومة الإسلامية لعبد الله الألوري، مصر، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ص.46.

[66]الونشريسي (1981)، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب، بيروت، خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف الدكتور محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، ج2، ص.214 وما بعدها.

[67] مقدم مبروك (2002)، الإمام محمد بن عبد الكريم المغيلي من خلال المصادر والوثائق التاريخية، تلمسان، مؤسسة الجزائر للطباعة والنشر والتوزيع، ص.95.

[68] المرجع نفسه، ص.146.

[69] أوكست كور (2010)، دولة بني وطاس، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، ترجمة محمد فتحة، مطبعة النجاد الحديثة، ص.61، يحي بوعزيز (1995)، أعلام الفكر والثقافة في الجزائر المحروسة، الطبعة الأولى، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ج2، ص..146

[70] المغيلي (1974)، أسئلة الأسقيا وأجوبة المغيلي، الجزائر، تقديم وتحقيق عبد القادر زبادية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ص.63.

[71] التنبكتي، (2004)، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ج2، ص.265، عبد القادر زبادية (1975)، التلمساني محمد بن عبد الكريم المغيلي، مجلة الأصالة، العدد 26، الجزائر، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، ص.213.

[72] عبد الله الألوري (1984)، الإمام المغيلي وآثاره في الحكومة الإسلامية، مصر، مكتبة مصطفى البابي، ص.61.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

محمد الصالح ضيف ، (2023)، **منهج الإمام المغيلي في الدعوة والإصلاح.** ، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد 15(03)/ 2023، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة (ص. ص 65-80).